

«الأنباء» تنشر دراسة أعدها د. عبدالوهاب السرحان - باحث زائر بمركز الاقتصاد التجريبي في جامعة ولاية جورجيا بالولايات المتحدة

تعزير الديمقراطية والحرية الاقتصادية.. يقضي على الفساد

زيادة الاستثمارات الأجنبية بدول المنطقة تخفض نسب الفساد وترفع مستويات الشفافية ■ انتشار الفساد بالدول الفقيرة أكثر من الغنية.. والحكومات مطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية

نتائج الدراسة

تم تقدير العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد (المؤشر التابع) والعوامل سالفة الذكر (المتغيرات المستقلة) باستخدام طريقة المربعات الصغرى، لنموذجين قياسييين مختلفين يشتمل الأول على المتغيرات الاقتصادية والثاني على المتغيرات غير الاقتصادية من خلال التأثير العشوائي في تحليل السلاسل الزمنية المتعاقبة، وذلك بعد استخدام اختبار «هوسمان». وبعد استخدام البرامج الإحصائية لتحليل النماذج السابقة توصل الباحث إلى الآتي:

1- نموذج المتغيرات الاقتصادية

أشارت نتائج التحليل إلى أن العلاقة بين الحرية الاقتصادية ومؤشر مدركات الفساد علاقة طردية بدلالة إحصائية 1/، فإذا زادت الحرية الاقتصادية بمقدار وحدة واحدة، فإن مؤشر مدركات الفساد يزيد بمقدار 0,52، ما يعني انخفاض الفساد، وبالتالي يستوجب على حكومات دول الشرق الأوسط وضع سياسات من شأنها رفع مستوى الحرية الاقتصادية من خلال القضاء على البيروقراطية التي تعطل مصالح أصحاب الأعمال الكبيرة منها والصغيرة، وكذلك وضوح القوانين المتعلقة بهذه الأعمال للحد من انتشار الفساد خاصة في المؤسسات المسؤولة بشكل مباشر عن هذه الأعمال. توصل الباحث Paldam (2000) إلى نفس العلاقة بين الفساد والحرية الاقتصادية من خلال دراسته التي غطت 100 دولة لاستكشاف محددات الفساد.

أما زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تؤدي إلى زيادة مؤشر مدركات الفساد ما يعني انخفاض الفساد مع وجود دلالة إحصائية 1/، بالتالي وحسب هذه النتيجة، إذا كانت الحكومات جادة في القضاء على الفساد فلا بد من خلق بيئة استثمارية جاذبة للشركات الأجنبية من خلال السعي إلى تحرير الاقتصاد من القيود ووجود بيئة مالية مستقرة إلى جانب الشفافية في الأعمال الاستثمارية ومعاملات الشركات. Rehman and Naveed (2007) أجريا دراسة مسحية على 104 دول ووجدوا أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تحد من الفساد، وهو ما توصل إليه الباحث في هذه الدراسة.

أما بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي للفرد فهو كذلك يؤثر على مؤشر مدركات الفساد بشكل إيجابي بدلالة إحصائية تصل إلى 1/، وتفسير هذه العلاقة تشير إلى أن انتشار الفساد في الدول الفقيرة بشكل أكبر من الدول الغنية، وبالتالي سعي الحكومات إلى تحسين أوضاع المواطنين المعيشية وزيادة تلوهم الترابط في إنتاجيتهم في العمل يكبح انتشار الفساد بشكل غير مباشر. وهذا ما توصل إليه الباحثان Ghani and Hastiadi (2007) عندما أجريا دراستهما على 92 دولة لاستكشاف محددات الفساد.

وعلى الرغم من وجود علاقة عكسية بين مؤشر التضخم ومدركات الفساد وأخرى طردية بين مؤشر الانفتاحية التجارية ومدركات الفساد إلا أن هاتين العلاقتين ليست لهما أي دلالة إحصائية. جدير بالذكر أن Brunetti and Weder (2011) و Swamy, Knack, Lee, and Azfar (2003) توصلوا إلى نفس العلاقة بين الفساد والتضخم من جهة والانفتاحية الاقتصادية من جهة أخرى مع وجود دلالة إحصائية لكننا العلاقات.

2- نموذج المتغيرات غير الاقتصادية

كانت نتيجة تأثير الديمقراطية على مؤشر مدركات الفساد غير متوقعة، حيث إن ازدياد مؤشر الديمقراطية في الدول الشرق أوسطية يؤدي انخفاض مؤشر مدركات الفساد أي انتشار الفساد بشكل أكبر، وهذه النتيجة كانت متوقعة من الناحية الإحصائية وبدرجة دلالة 5/، ويرى الباحث أن سبب هذه العلاقة يكمن في أن تجربة الديمقراطية في دول الشرق الأوسط حديثة نسبياً ما أدى إلى العديد من الممارسات الخاطئة من قبل الحكومات والأحزاب إن وجدت والشعوب على حد سواء، ولا نستطيع القول بأن إدراك معالجة الفساد يأتي بالقضاء على الديمقراطية، بل بالعكس يجب استمرار هذه الديمقراطية وتعزيرها وتقويتها من خلال كف الحكومات عن التدخل في انتخاب البرلمان النيابية والانتخابات الرئاسية، واستيعاب أعضاء المجالس النيابية بالمسؤولية والأمانة الملقاة على عاتقهم وعدم الاستجابة أو الالتفات إلى الضغوط خارج نطاق المجالس التي قد تؤدي إلى حجب مشاريع تنمية تستفيد منها الدولة اقتصادياً واجتماعياً، أو تمرير صفقات مشبوهة لتلتمس المال العام، وفي المقابل لابد من توقف الشعوب والأحزاب عن تقديم مصالحهم الشخصية والحزبية على حساب المصالح العامة لأوطانهم، وذلك لأن الشعوب والحكومات في الدول المتقدمة والتي تتم فيها ممارسة الديمقراطية بأسلوبها الصحيح تتضاءل فيها معدلات الفساد بشكل ملحوظ حسب ما تشير إليه مجموعة من الدراسات السابقة منها Shabbir and Anwar (2007) و Serra (2006). مؤشر التعليم كان أثره إيجابياً على مؤشر مدركات الفساد عند مستوى معنوية 1/، ومعظم الدراسات السابقة أدركت نفس النتائج، مثل Ades and Tella (1999)، Brunetti and Weder (2003)، حيث إن تقليص سنوات الدراسة المتاحه لأفراد المجتمع تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفساد بين الدول، وتجدد الإشارة هنا إلى أن تأثير التعليم على مؤشر مدركات الفساد لا يقتصر فقط على عدد سنوات الدراسة بل يضاف إليه جودة التعليم وتحسين البيئة التعليمية في جميع مراحلها.

على الرغم من أن تأثير مؤشر القوة النسائية العاملة إيجابي على مدركات الفساد، إلا أنه ليس له أي دلالة إحصائية، وكذلك الحال بالنسبة لمؤشر الحرية. وتجدد الإشارة إلى أن كل من Swamy, Knack, Lee, and Azfar (2001) توصلوا إلى علاقة ذات دلالة إحصائية.

كشفت الدراسة عن أن مؤشر التنمية البشرية يؤثر بشكل إيجابي على مؤشر مدركات الفساد وبدلالة إحصائية تصل إلى 1/، هذا ما ذكره Zhang, Cao, and Vaughn (2009) في دراستهم. ويشار هنا إلى أن الأوليات التي يجب أن تسعى إليها الحكومات للحد من ظاهرة الفساد، السعي إلى تطوير ورفع مؤشر التنمية البشرية والذي يرتبط بشكل مباشر بالاهتمام بالعنصر البشري من حيث رعايته الصحية وتطوير خبراته وقدراته التعليمية ناهيك عن توفير الحياة الكريمة له لكي يكون عنصراً فاعلاً في مجتمعه.

● نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وهو مقياس إجمالي الناتج المحلي للبلاد مقسوماً على إجمالي عدد السكان، حيث يعد هذا المؤشر مقياساً جيداً لمستوى معيشة الأفراد، ويمكننا من خلاله تحديد البلدان الفقيرة والغنية المشمولة في الدراسة.

● مؤشر التضخم، ويطلق عليه أيضاً مؤشر سعر المستهلك، ويتم احتساب هذا المؤشر باستخدام متوسط التغيير في أسعار السلع والخدمات مع مرور الوقت، وتم استخدام هذا المؤشر من قبل العديد من الدراسات السابقة كعامل يؤثر على مستوى الفساد، حيث أن التضخم يؤثر سلباً على الأجر الحقيقي وبالتالي على القوة الشرائية للمستهلك.

● مؤشر الانفتاح التجاري، وهو يقيس هذا المؤشر المعاملات التجارية للدولة «التصدير والاستيراد» كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات غير الاقتصادية

● مؤشر الديمقراطية، ويتم قياس متغير مؤشر الديمقراطية من قبل وحدة الخبراء الاقتصاديين، لـ165 دولة بناءً على 60 مؤشراً مقسمة على 5 متغيرات رئيسية، هي: العملية الانتخابية، الحريات المدنية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، والثقافة السياسية. يقع المؤشر بين 0 و 10، تشير القيمة الأعلى إلى مستوى أعلى من الديمقراطية، ويصنف المؤشر أنظمة دول العالم حسب الآتي:

● نظام ديموقراطي إذا كان المؤشر بين 8 و 10.

● نظام ديموقراطي معيب إذا كان المؤشر بين 6 و 8.

● نظام بين الديمقراطية والاستبداد إذا كان المؤشر بين 4 و 6.

● نظام مستبد إذا كان المؤشر أقل من 4.

في عام 2018، حازت النرويج أعلى مستوى لمؤشر الديمقراطية بين دول العالم حيث بلغ 9,87، أما كوريا الشمالية فقد تديلت دول العالم ووصل مؤشر الديمقراطية فيها إلى 1,08، وهو يعتمد على قياس المؤشرات التالية:

● مؤشر التعليم، وهو متوسط عدد سنوات الدراسة المتاحة لأفراد المجتمع، ويتم حساب هذا المؤشر بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) كل سنة منذ عام 1980 باستخدام متوسط سنوات الدراسة بين البلدان.

● مؤشر حرية الإنسان، يتم حساب ونشر هذا المؤشر من قبل معهد كاتو في كل عام، حيث يتم استخدام 79 مؤشراً لحساب الحرية الشخصية لـ162 دولة حول العالم على المقياس من 0 إلى 10، حيث يعني الرقم الأعلى درجة أعلى من الحرية والعكس صحيح.

● يؤخذ في الاعتبار عند حساب هذا المؤشر العديد من الجوانب منها النظام القضائي وحرية الأديان والهوية الوطنية والعلاقات بين الأفراد وحرية الحركة والتعبير. حسب آخر تقرير لمعهد كاتو حازت نيوزيلندا المركز الأول في مؤشر حرية الإنسان 8,89، بينما كان المركز الأخير من نصيب سورية حيث انحدر المؤشر إلى 3,77.

● القوى النسائية العاملة وهي نسبة مشاركة الإناث من إجمالي القوى العاملة.

● مؤشر التنمية البشرية المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لتحديد مستوى التنمية البشرية والحياة المعيارية في المجتمعات لـ189 دولة. يركز المؤشر على ثلاثة أبعاد رئيسية وهي، متوسط مدة الحياة الصحية بين أفراد المجتمع، ومدى ثقافة ومعرفة الأفراد، ومستوى الحياة الكريمة للمواطنين والمقيمين.



د. عبدالوهاب السرحان

كمتغير تابع، والذي يتم قياسه من قبل منظمة الشفافية الدولية، حيث تصنف هذه المنظمة 180 دولة حسب مستويات الفساد في قطاعاتها المختلفة، ويتراوح المؤشر بين 0 و 100 فالدولة التي يكون فيها مؤشر مدركات الفساد منخفض يكون مستوى الفساد فيها عالياً.

فعلى سبيل المثال تعتبر الدنمارك من أقل الدول فساداً حول العالم إذ بلغ مؤشر مدركات الفساد فيها 88 تليها نيوزيلندا بمعدل 87 حسب آخر مؤشر مدركات الفساد، أما الدولة الأكثر فساداً حول العالم فهي الصومال، حيث بلغ مؤشر مدركات الفساد فيها 10 تليها سورية وجنوب السودان واليمن ثم كوريا الشمالية. أما متوسط المؤشر بين الدول فبلغ 43 حسب ما نشرته منظمة الشفافية الدولية مؤخراً، وبالنسبة للمتغيرات المستقلة في نموذج الدراسة، فقد تم تجزئتها إلى جزأين، هما:

المتغيرات الاقتصادية

مؤشر الحرية الاقتصادية، هو مؤشر يقيس حق الناس وحريةتهم في التحكم والسيطرة على أعمالهم وممتلكاتهم الخاصة، حيث تقبس مؤسسة هيريتاج فاوندیشن الأميركية هذا المؤشر بناءً على 12 متغيراً، وتصنف هذه المتغيرات إلى 4 مجموعات: سيادة القانون، وحجم الحكومة، وبيروقراطية الأعمال، وانفتاحية السوق. يتراوح مؤشر الحرية الاقتصادية بين 0 و 100، حيث تشير القيمة العالية إلى مستوى عالٍ من الحرية الاقتصادية. يصنف المؤشر اقتصاديات الدول حسب الأنواع التالية:

● حر إذا كان المؤشر بين الـ80 والـ100.

● حر معتدل إذا كان المؤشر بين الـ60 والـ80.

● في الغالب غير حر إذا كان المؤشر بين الـ40 والـ60.

● قمعي (غير حر) إذا كان المؤشر أقل من الـ40.

وقد تم نشر تقرير مؤشر الحرية الاقتصادية الأخير في عام 2019، من قبل مؤسسة هيريتاج فاوندیشن، وتراوحت النتيجة بين 90,2 لهنونغ كونغ، و5,9 لكوريا الشمالية، وهو يعتمد على قياس المؤشرات التالية:

● الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو الاستثمار الذي تقوم به إحدى الشركات الأجنبية في بلد ما، ويقوم البنك الدولي بحساب هذا النوع من الاستثمار سنوياً ونشره على موقعه الرسمي.

تنشر «الأنباء» دراسة خاصة أعدها د. عبدالوهاب عبدالقادر السرحان، باحث زائر بمركز الاقتصاد التجريبي في جامعة ولاية جورجيا بالولايات المتحدة، حيث تأتي هذه الدراسة تحت عنوان: «أهم العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر على معدلات الفساد في دول الشرق الأوسط»، والتي تحلل محددات الفساد في دول الشرق الأوسط، حيث يتميز هذا الإقليم ببيئة وثقافة مختلفة مقارنةً بالإقليم الأخرى حول العالم، موضحة أسباب استثناء الفساد من الناحية الاقتصادية وغير الاقتصادية، وواضحة الحلول والمقترحات التي تقضي على هذه المشكلة بالمستقبل.. وفيما يلي ملخص الدراسة:

يعتبر الفساد من أخطر الظواهر السلبية التي تغزو المجتمعات بشتى قطاعاتها، ونهوى بها إلى مستنقع البؤس والرجعية، وواضحة الحلول والمقترحات التي تقضي على هذه المشكلة بالمستقبل.. وفيما يلي ملخص الدراسة:

يعتبر الفساد من أخطر الظواهر السلبية التي تغزو المجتمعات بشتى قطاعاتها، ونهوى بها إلى مستنقع البؤس والرجعية، وواضحة الحلول والمقترحات التي تقضي على هذه المشكلة بالمستقبل.. وفيما يلي ملخص الدراسة:

يعتبر الفساد من أخطر الظواهر السلبية التي تغزو المجتمعات بشتى قطاعاتها، ونهوى بها إلى مستنقع البؤس والرجعية، وواضحة الحلول والمقترحات التي تقضي على هذه المشكلة بالمستقبل.. وفيما يلي ملخص الدراسة:

إن الفساد قديم قدم الزمن، ومن الصعب حقا العثور على أي بلد في جميع أنحاء العالم محصن ضد الفساد. ووفقاً للمؤشر الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF)، يعرف الفساد بأنه «إساءة استخدام السلطة أو الوظيفة العامة بغرض تحقيق مكاسب خاصة».

وخلال العقود الثلاثة السابقة وفي بقاع كثيرة من العالم، قدمت العديد من الدراسات محددات وعوامل مهمة تساهم في انتشار الفساد، وفي بعض الأحيان تختلف المتغيرات التي تؤثر على الفساد من إقليم إلى آخر. ومن هنا نشأت فكرة هذه الدراسة لدى الباحث،

لتحديد أهم العوامل التي قد تؤثر على مؤشر الفساد في دول الشرق الأوسط (الأردن، الإمارات، إيران، البحرين، تركيا، السعودية، سورية، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، الكيان الصهيوني، لبنان، مصر، واليمن) للفترة ما بين 2012 و 2018.

وتختلف هذه الدول من حيث تنوع هياكلها الاقتصادية، فمان منها تعتبر نطية، تحديداً دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق. وتشير البيانات التي قدمتها منظمة الشفافية الدولية مؤخراً إلى أن متوسط مؤشر مدركات الفساد في دول الشرق الأوسط بات متضخماً.

ويعتبر مؤشر مدركات الفساد من أكثر المؤشرات الموثوقة في العالم لتحديد مستوى الفساد، ويتم قياس هذا المؤشر من قبل منظمة الشفافية الدولية التي تأسست في عام 1993 ومقرها الرئيسي برلين (ألمانيا) ولديها فروع في أكثر من 100 دولة حول العالم.

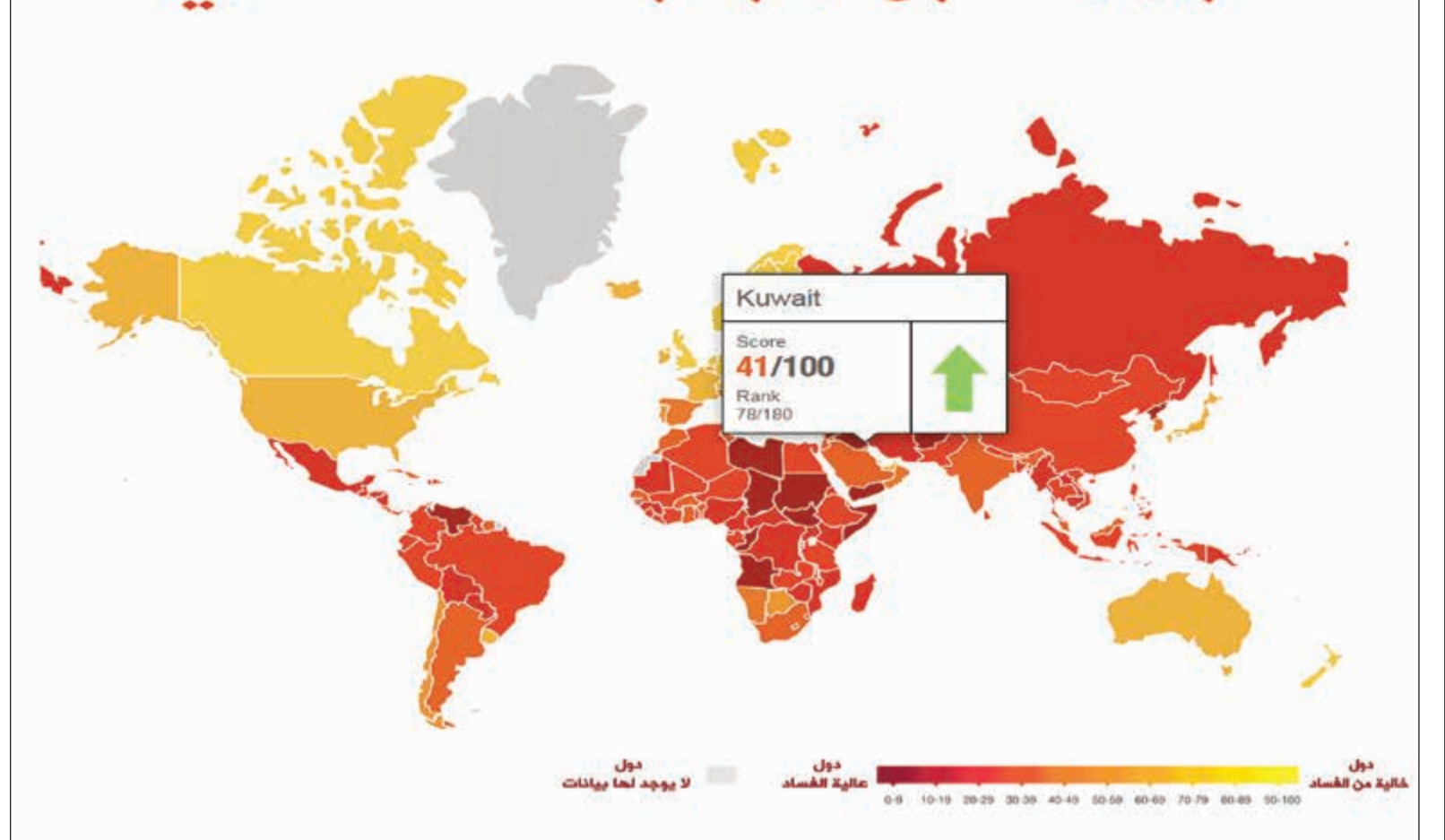
وتحلل هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات التي قد تؤثر على مستوى الفساد المستشري في دول الشرق الأوسط للفترة ما بين 2012 و 2018 باستخدام نموذج تحليل الارتباط الخطي. تم تقسيم محددات الفساد إلى نوعين من العوامل، عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية، ولكل نوع من هذه العوامل تم استخدام نموذج الارتباط الخطي لتحليل بيانات السنوات المتعاقبة ومن ثم اختبار النتائج من خلال برامج التحليل الإحصائي المتعارف عليها.

وتعتبر هذه هي الدراسة الأولى حسب معرفة الباحث، التي تركز على تحليل محددات الفساد في دول الشرق الأوسط، حيث يتميز هذا الإقليم ببيئة وثقافة مختلفة مقارنةً بالإقليم الأخرى حول العالم.

البيانات والمتغيرات

تأخذ هذه الدراسة في الاعتبار مؤشر مدركات الفساد

ترتيب الدول بمؤشر الفساد العالمي



الملخص الإحصائي للمتغيرات الاقتصادية لفترة الدراسة						
مؤشر الانفتاح التجاري	معدل التضخم	الناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة بالدولار	معدل النمو الاقتصادي	الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولار	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤشر مدركات الفساد
92,34982	4,917574	23326,6	3,072343	5.10E+09	63,99494	44,46154
89,54349	2,87256	20627,93	2,926121	2.88E+09	65,1	45
191,8778	39,26602	85076,15	13,39624	1.93E+10	77,6	71
30,24655	3,74915	2440,51	7,44456	2.17E+09	40,3	16
42,2175	6,740737	19832,49	2,664229	09+4.82E	8,349066	15,02835
0,708841	2,823886	1,296299	0,04172	0,916945	0,99674	0,00275
2,606716	12,69958	4,509426	7,703904	2,946454	3,830895	2,251111

الملخص الإحصائي للمتغيرات غير الاقتصادية لفترة الدراسة						
تعداد السكان	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر حرية الإنسان	معدل القوى النسائية العاملة	مؤشر التعليم	مؤشر الديمقراطية	مؤشر مدركات الفساد
27820308	0,793659	48,62121	22,02311	9,094505	3,749011	44,46154
9141596	0,8	44,49	18,07704	9,4	3,31	45
98423595	0,903	136,6	47,18562	13	7,85	71
1299943	0,659	28	12,37031	6,6	1,71	16
32315000	0,066084	18,77441	9,35438	1,665891	1,486863	15,02835
1,029894	0,39119	2,113433	1,391764	0,480652	1,27059	0,00275
2,406999	2,257848	9,548637	4,33098	3,037131	4,417651	2,251111